ملف العدد

البعد الإقليمى للأزمة اللبنانية

ميشال نوفل
كاتب لبنانى

شُبّهت كارثة انفجار مرفأ بيروت، بكارثتَي هيروشيما وتشيرنوبيل، وهي بالفعل مماثلة كمّاً ونوعاً، وإن كانت نتائجها مختلفة لكونها تُعلِن اكتمال عملية انهيار الدولة اللبنانية، وأفول المشهد المشرقي الذي تزامن مع دور مرفأ بيروت ووظيفته الحيوية في حركة تبادل السلع والأفكار بين الشرق والغرب عبر الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

لم يكن غريباً أن تفعل صورة انفجار بيروت/المرفأ، فعل الزلزال الجيوسياسي تتردّد هزّاته في العواصم الكبرى وتجعلها تتصرف إزاء الكارثة كأنّ لهيب الحريق يمسّ مضاجعها محرّضاً إيّاها على التدخل السريع.

واقع الحال، أن الحريق اللبناني يُهدد ما تبقى من مختبر تفاعل الأفكار والعقائد في المنطقة الممتدة من شرق المتوسط إلى إيران وتركيا، مروراً بفلسطين وسوريا والعراق والخليج. هنا يتجاور خط الصدع العربي – الإسرائيلي – الفلسطيني مع خط الصدع الأميركي – الإيراني – الخليجي. وهنا يتفاعل التنافس الإيراني – التركي على الزعامة الإقليمية، مع الصراع على النفوذ وموارد الطاقة في شرق المتوسط، فضلاً عن تداعيات أزمات التفكك السياسي في سوريا والعراق.. الخ.

كل ذلك للقول إن الجغرافيا اللبنانية التي تستوعب كل التفاعلات والديناميات الإقليمية، استدعت الهجوم الديبلوماسي الإقليمي والدولي غير المسبوق، والذي انطلق من أهداف واعتبارات متباينة اجتمعت تحت عنوان الإنقاذ والإغاثة. وقد تقدمت المبادرة الفرنسية هذا

الاهتمام الدولي، وذلك على خلفية المواجهة الأوروبية للتحدي التركي في الحوض الشرقي للمتوسط، علماً أن باريس سبق وخاضت الكثير من التجارب في إدارة الأزمة اللبنانية، وتولّت إطلاق عملية «سيدر» للإصلاحات، وأوحت باريس أنها تنتهج طريقة متمايزة عن السياسة الأميركية في التعامل مع إشكالية حزب الله والنفوذ الإيراني في لبنان.

ويبدو أن التحرك الأوروبي الذي تتصدّره فرنسا (بدعم من ألمانيا) أخذت دائرته المشرقية تتوسع انطلاقاً من لبنان، وهو يتطلع إلى المدى الشامي والعراقي وإعادة رسم توازناته الجيوسياسيّة عبر وضع حدود لتمدّد النفوذ التركي واحتواء توسّع النفوذ الإيراني. وإلى جانب الدفاع عن المصالح الاقتصادية والأمنية للاتحاد الأوروبي، فقد يكون الدافع إلى هذا التحرك إدراك خطورة الاضطراب الناتج من الانسحاب الأميركي من المنطقة، في ظل حضور اللاعب الروسي وتقدّم اللاعب الصيني، كما يظهر من الخروج الأميركي من أفغانستان.

تعتمد هذه الورقة حول الأبعاد الإقليمية للأزمة اللبنانية، مقاربة جيوسياسيّة ترى أن كل ما يحدث في لبنان في حقل السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وإدارة السلطة وتوازناتها، إنّما يتصل أوّلاً بالجوار القريب المكوّن من سوريا وإسرائيل – فلسطين؛ وثانياً بالجوار البعيد الذي يبرز فيه الدور السعودي والإيراني، فضلاً عن تموضع تدريجي لتُركيا.

ومثلما يمكن أن نتصور دينامية الكتل التكتونية للأرض، وكيف تتدافع وتنزلق وتتشابك، فإن حركة دينامية من التداخل والتفاعل والتوازن (أو اللاتوازن) تقوم بين الجوارين الإقليميّين القريب والبعيد، بفعل الصراع العربي – الإسرائيلي والتمحور حول القضية الفلسطينية، والسعي إلى ملء الفراغ الإستراتيجي الذي يتركه الإنكفاء العربي عن التزام القضايا المركزية في المنطقة.

وتستند المقاربة الجيوسياسيّة للأزمة اللبنانية إلى قراءة بنيوية لتشكّل الكيان اللبناني كدولة حديثة تولّى «الاستعمار الفرنسي والبريطاني» عملية إخراجها وفصلها عن عمقها العربي والإسلامي، ألا وهو بلاد الشام، ما أفقدها مقوّمات الدولة القوية القادرة على استيعاب النزاعات الطائفية والتغلب على سياسات التدخل وفرض الوصاية الخارجية.

العربي/ الإقليمي/ المحلّي

لا بدّ من التوضيح أوّلاً، أن تأكيد أولوية العامل العربي/الإقليمي في المسألة اللبنانية، إنّما يعود إلى وجود بُنية استقبال محلية لهذا العامل تحضنه وتسمح له بأن يفعل ويُثمر. وهذه البُنية ثقافية أيديولوجيّة هُوياتيّة جعلت صورة لبنان تدور حول سرديّتين رئيسيّتين؛ فمن جهة هناك السردية المسيحية حول لبنان بوصفه كياناً متجذّراً في ماضيه الفينيقي السحيق، وهُويّة ثقافية متميّزة مقارنة بالسائد في المحيط العربي والإسلامي. من جهة ثانية هناك نظرة المسلمين إلى لبنان بوصفه جزءاً من مجال جيوسياسي واسع، سواء تعلق الأمر بالأمة العربية أو بسوريا الطبيعية.

ولقد ظهرت المفارقة بين النظرتين عندما أعلن الجنرال هنري غورو المندوب السامي الفرنسي في سبتمبر ١٩٢٠ ولادة «لبنان الكبير» في حضور «الوجهاء السوريين» الذين لم يفكّروا يوماً في أنهم لبنانيون أو أنّ عليهم أن يتخلوا عن ولائهم للقائد العربي الذي أعلن من دمشق سوريا مملكة موحدة تحت قيادة ملكها الدستوري فيصل الأول.

في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي تحوّلت الاختلافات في شأن النظرة إلى لبنان، إلى محورين متقابلين، وبرزت مظاهر التوتر والتنافر في صلب الكيان السياسي المستحدث الذي لم يكن له أي سِمات خاصة تبرّر فصله عن الحاضنة العربية السورية. وما لبث التعارض بين الرؤيتين أن انقلب إلى انقسام سياسي حاد تزامن وصعود المدّ القومي العربي في ظل القيادة الناصرية في مصر التي واجهت بنجاح حرب السويس (١٩٥٦)، وانحياز أكثرية من اللبنانيين إلى دولة الوحدة العربية، الأمر الذي أدى إلى انتفاضة مسلّحة ضدّ حكومة كميل شمعون التي استدعت بدورها قوات المارينز الأميركية للحؤول دون تكريس ميزان القوى لمصلحة المطالبة بالانضمام إلى الوحدة السورية – المصرية. ومع تولي الرئيس الإصلاحي فؤاد شهاب السلطة، أُفسح المجال للعمل لتسوية داخلية تعكس توازناً ناصرياً – أميركياً على أرض لبنان الموعودة بمشروع لم يتحقق لإصلاح الدولة ومصالحة المسلمين معها.

في مرحلة لاحقة، اختلّ التوازن مجدّداً عقب العدوان الإسرائيلي في حزيران/يونيو

١٩٦٧ الذي أضعف النظام العربي نتيجة لهزيمته المُدوّية أمام إسرائيل، وسمح تالياً تحرير إرادة المقاومة العربية الذي وجَدَت تعبيرها المنظّم والمسلّح في حركة المقاومة الفلسطينية وتصاعد عملياتها العسكرية عبر الأراضي الأردنية واللبنانية. وهكذا تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية بفضل نتائج حرب تشرين ١٩٧٣ والتأييد الشعبي اللبناني وتحوّل مخيمات اللاجئين إلى مراكز للتعبئة وإعداد المقاتلين، من شقّ طريق التموضع في جنوب لبنان، فيما أظهرت الدولة اللبنانية رغم قبولها اتفاقية القاهرة (١٩٦٩) عجزها عن القيام بواجب الدفاع عن الأراضي اللبنانية في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. ولا شكّ في أن الانقسام الداخلي في لبنان ساعد منظمة التحرير الفلسطينية في تعويض خسارتها الجبهة الأردنية (سبتمبر ١٩٧٠) بنقل مركزها السياسي من عمّان إلى بيروت تمهيداً لتحويل مؤسساتها المتشعبة إلى ما يشبه «دولة في الدولة» تحظى برعاية وإسناد عربيين لم يمنعا تفاقم الصراع الفلسطيني – السوري في لبنان.

إنّ المراقب قد يصاب بالذهول لدى مراجعة حقبة السبعينيات والثمانينيات في لبنان، وفيها سلسلة لا تنتهي من النزاعات والحروب والتدخلات التي هشّمت الجسد اللبناني؛ اجتياحات وغارات إسرائيلية بذريعة مواجهة الفدائيين الفلسطينيين وتدمير قواعدهم في جنوب لبنان، وقد تُوجّت بعملية الغزو الإسرائيلي للبنان واحتلال قطاع كبير منه بما في ذلك بيروت عام ١٩٨٢؛ وقبل ذلك التدخل العسكري السوري (١٩٧٦) لاحتواء النفوذ الفلسطيني تحت غطاء وقف الحرب الأهلية بين اللبنانيين؛ الاشتباكات بين الميلشيات المسيحية المتنافسة، والمناوشات بين قسم من هذه الميلشيات والقوات السورية المنتشرة تحت جناح «قوات الردع العربية»؛ من دون أن ننسى حرب المخيمات (١٩٨٥ – ١٩٨٨) بحجة مواجهة التدخل السوري في القرار الفلسطيني، ثم حرب الجنرال ميشال عون ضد حزب «القوات اللبنانية»، وبعدها معركته ضد الوجود السوري بدعم عراقي، وقد انتهت بقصف الطيران السوري قصر بعبدا عام ١٩٩٠ وانتقال الجنرال إلى المنفى في فرنسا بعد أشهر من هزيمته. أمّا سلسلة الاغتيالات والتصفيات الجسدية فقد أودت بحياة رئيسين للجمهورية هما بشير الجميّل ورينيه معوّض، وبعدهما رئيس للوزراء هو رفيق الحريري.

هذا في الحقيقة غيض من فيض الوقائع التي تبيّن التداخل العضوي بين البُنية السياسية في لبنان والجوار القريب الذي لم يتراجع تأثيره في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ بدليل التوافق بين الوصاية السعودية والإدارة السورية للشأن اللبناني، وهي معادلة ما لبثت أن أُجهضت بين سوريا والسعودية عقب الغزو الأميركي للعراق (٢٠٠٣) واغتيال «رجل الرياض في لبنان» رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين راحَ العامل الإقليمي المتمثل في الدور الإيراني يتقدم على حساب الدور العربي بفضل التناغم بين السياسة الإيرانية والوصاية السورية ثمّ الحلول مكانها على وقع الأزمة والحرب في سوريا منذ عشر سنوات. وقد تمكن حزب الله الذي يمثّل حلقة وصل أساسية بين لبنان وإيران، فضلاً عن انتشاره العسكري في سوريا، من دحر الاحتلال الإسرائيلي عن لبنان عام ٢٠٠٠ وفرَضَ حالة من توازن الردع مع الآلة العسكرية عقب حرب ٢٠٠٦. كما أظهر مرونة براغماتية مكّنته من التحالف مع التيار المسيحي الأكثري، وإن كان هذا الرصيد الذي يمنحه الدور الأكبر في المعادلة اللبنانية يدخل أيضاً في حساب النفوذ الإقليمي لإيران.

الصورة المكبّرة لاشتداد الاستقطاب الإيراني – الأميركي، والتي تجّلت أخيراً في السباق بين استيراد النفط من إيران واستجرار الغاز والكهرباء من الأردن ومصر عبر سوريا، لا تعفي من ضرورة الغوص في آليات السلطة بتركيبتها المعقّدة. وهنا نجد مساكنة بين مواقع النفوذ الغربي، الأوروبي والأميركي، والنفوذ السعودي والإيراني، وليس سرّاً في كواليس السياسيين اللبنانيين، أن قبول الرئيس نجيب ميقاتي بمهمة تأليف الحكومة، يندرج في خانة الإستجابة للضغوط الفرنسية، ويُراعي في الوقت نفسه «الخطوط الحمر» السعودية إزاء حزب الله[1]. في حين أن ميزان القوى الذي يستند إليه رئيس الجمهورية ميشال عون وكتلته السياسية الطائفية والذي يجد كفّته الراجحة في دعم حزب الله، لا يمنع الرئيس اللبناني من الانفتاح على المطالب الأميركية وإظهار كتلته خلافاتها التكتيكية مع حزب الله. على أن النفوذ الأميركي يتمثل في أحد أشكاله في تسليح الجيش اللبناني والاهتمام بإمداده بالتجهيزات التي يمكن أن تجعله ضماناً للاستقرار الأمني إلى

جانب حزب الله. أكثر من ذلك، يُنظر إلى المصرف المركزي ودوره في إدارة الأزمة المالية والنقدية، على أنه مؤسسة تقع في مدار الحماية الأميركية المباشرة، علماً أن رئيسه رياض سلامة يحظى في آنٍ معاً بالتقييم السلبي والطعن من جانب التيار العوني وحزب الله، وبالغطاء السياسي من جانب رئيس البرلمان وزعيم حركة «أمل» نبيه برّي المتحالف مع حزب الله ورئيس الوزراء السابق وزعيم «تيار المستقبل سعد الحريري».

مشهد الحقل/المسرح قد يوحي بفوضى عارمة ما دامت عملية توزيع الحصص جارية بعد الحصار، لكن الأمور لا تلبث أن تنتظم عندما يتدخل «الوالي» أو «العرّاب» لضبط قوانين اللعبة أو التصحيح، وذلك وفق الأسس التي تتشكل حولها الجغرافيا السياسية الإقليمية وتجعل الدول العربية الحديثة المنشأ والطريّة العُود مثل لبنان أسيرة لعبة القوى الكبرى. وفي انتظار أن يأتي «العرّاب»، تتحكم لغة الاستقطاب بالخطاب السياسي المتوتر، بحيث نرى أطرافاً في اللعبة السياسية مثل حزب «القوات اللبنانية» المتحالف مع السعودية، يذهب في حملته العنيفة ضد التحالف القائم بين «التيار العوني» و«حزب الله» إلى حدِّ اكتشاف «احتلال إيراني» للبلاد، متّهماً حزب الله بتقويض العلاقات اللبنانية – الخليجية والتسبّب بقطع المساعدات المالية السعودية المفيدة لتوازن الاقتصاد اللبناني بسبب ارتباطه في السياسة الإيرانية. في المقابل، ينحاز حزب الله إلى «الخيار الشرقي» الذي قد يُترجم عملياً بالتواصل مع السياسة الإيرانية في سوريا والعمل لحماية حكم الرئيس بشار الأسد، وتأمين خط الإمداد الإيراني المُوصل إلى التماس الجغرافي مع فلسطين المحتلة عبر جنوب لبنان. كما أن حزب الله لا يخفي أنه يعمل من خلال «المقاومة الإسلامية» لتعزيز ترسانة الردع الصاروخية في وجه إسرائيل، معلناً التزامه القضية الفلسطينية ودعمه المقاومة الفلسطينية ومعارضته السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وخلافاً للنهج النيوليبرالي المُتّبع من قِبَل معظم القوى السياسية اللبنانية، يدعو حزب الله إلى موازنة السيطرة الغربية على الاقتصاد بالانفتاح على الصين وروسيا وتعزيز التعاون معهما في مجال الاستثمارات ومشاريع البُنية التحتية.

النظام الإقليمي العربي

إن محاولة الوقوف على الأبعاد الإقليمية للأزمة اللبنانية، تقودنا لا محالة إلى إشكالية النظام الإقليمي العربي، ولبنان جزء لا يتجزأ من هذا النظام ويتأثر حكماً بتداعيات الأزمة التي يتخبط فيها، خصوصاً سياسة المحاور التي حلّت مكان سياسة التضامن والعمل المشترك التي كانت جمهورية مصر العربية محورها القيادي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية وسوريا.

نظرة فاحصة اليوم إلى أوضاع النظام العربي، لا يمكن أن تُقدّم سوى صورة تراجيدية لِما آلت إليه حال العرب من فِرقة وتشتّت وانقسام، ما يجعل الحديث عن تبديد الطاقة الحيوية العربية منذ ثمانينات القرن الماضي، وحرب الكويت، ثم الغزو الأميركي للعراق (٢٠٠٣)، موضوعاً قائماً بذاته لا تتّسع له هذه الورقة.

أمّا الأمر الذي يعنينا في سياق البحث الذي نحن في صدده، فهو فراغ القوّة العربية الناتج من التفكك السياسي وسياسة المحاور، والذي يُفسح المجال لتموضع قُطبين إقليميين هما إيران وتركيا وسط شبكة العلاقات العربية – العربية، ولتنافس هذين القُطبين على الزعامة الإقليمية في ظل الاسترخاء العربي في مواجهة التهديد الإسرائيلي وسياسات التدخل الغربية. وفي هذا الإطار، أُتيح للسياسة الإيرانية رفع التحدي إزاء التفوق الإستراتيجي الإسرائيلي وذلك استناداً إلى المقاومة اللبنانية التي يقودها حزب الله وتمكّنه من بناء قاعدة عسكرية قادرة على الصمود في وجه النزعة العدوانية الإسرائيلية، وإلى توسّع دائرة النفوذ الإيراني في سوريا والعراق وفلسطين. وكان من نتائج الفاعلية الإيرانية التي استفادت من الغطاء الجوّي الروسي في سوريا أن خسر المنافس التركي الرهان على تغيير النظام في دمشق، في مقابل اختراق النسبي للجغرافيا السورية على أطرافها الشمالية الشرقية، وتعزيز علاقات التعاون مع حركة حماس وسلطة الحكم الذاتي في رام الله.

وإذا كان التنافس الإيراني – التركي لا يُرخي بثقله على التركيبة السياسية اللبنانية، مع أن أنقرة حاضرة في تطورات أزمة الحكومة اللبنانية من خلال الاهتمام الذي يُبديه

الرئيس رجب طيب أردوغان بهذا الموضوع وحرص سعد الحريري على إشراكه في حركة اتصالاته الإقليمية. فإن الاستقطاب الشديد بين المحورين الأميركي – السعودي من جهة والإيراني – السوري من جهة أخرى، على خلفية انحسار التأثير السعودي – الأميركي في الصراع الدائر على سوريا، وتعثر المفاوضات الإيرانية – الأميركية حول الملف النووي، كل ذلك يُضفي حالة من الاضطراب والفوضى على توازنات السلطة في لبنان بحيث يمكن الحديث عن ظاهرة استعصاء سياسي تمنع حتى التفاهم بالحد الأدنى على تشكيلة حكومية تُنفّذ برنامج اقتصادي يُلجم الانهيار وتحلّل إدارة الدولة التي باتت عاجزة عن معالجة أزمات الطاقة والكهرباء والدواء والغذاء. وهذا ما حصل لمشروع الحكومة الذي امتنع على رئيس الوزراء السابق سعد الحريري طوال الأشهر الماضية، وذلك على رغم التأييد الفرنسي له ومحاولته تعزيز رصيده السياسي بالتواصل مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بعد إغلاق أبواب المملكة العربية السعودية في وجهه[٢] .

وتلوح الآن في الأفق بوادر توحي بإمكان فتح ثغرة في جدار الجمود الناتج من الاستقطاب والاستعصاء، فقد سمح تفعيل مشروع استجرار الغاز والكهرباء من الأردن ومصر إلى لبنان عبر سوريا بعودة الدفء إلى العلاقات اللبنانية – السورية، وأطلق البحث التفصيلي في تنفيذ المشروع خطة لعمل عربي مشترك حول لبنان تساهم فيه مصر والأردن وسوريا، وأهمية هذه الخطوة العربية التي تعترضها عقبات كثيرة أنها تخترق سياسة النأي بالنفس عن سوريا وتُقلّص تبعات «قانون قيصر» الذي يشدد الحصار الاقتصادي على سوريا، ويُحظّر على الدول المجاورة التعامل معها تحت طائلة تعرّضها لعقوبات اقتصادية. وقد جرى تدبّر أمر إعفاء الأردن ومصر من مفاعيل العقوبات مع واشنطن من طريق قنوات ديبلوماسية عربية، ولم تمانع دمشق في ذلك لأن لها مصلحة أكيدة في انفتاح الدول العربية عليها، خصوصاً مصر والأردن بعد طول مقاطعة. وفي هذا السياق تلقى المسؤولون اللبنانيون الضوء الأخضر لإرسال وفد إلى دمشق ترأسته نائبة رئيس مجلس الوزراء وضم وزيري المالية والطاقة والمدير العام

للأمن العام وذلك لإجراء محادثات مع وزير الخارجية السوري ومُعاونيه لم تستغرق سوى ساعتين من الزمن، أكد خلالهما المسؤولون السوريون تجاوبهم مع طلب لبنان وموافقتهم على تأليف لجنة مشتركة لتحديد الإجراءات الفنية والعملية لتسهيل مرور الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

يلوح في المنطقة ترتيب جديد للتوازنات الإقليمية، نلمس تداعياته الواضحة في النزاعات المحتدمة في سوريا وليبيا والعراق. ويُفسح هذا الترتيب الإقليمي لحضور الدورَين الإيراني والتركي في النظام الفرعي الذي اعتبرنا أنه يتشكل حول العلاقة الدينامية بين الجوارَين القريب والبعيد للبنان، في وقت يشهد لبنان تلاشي الحدود مع سوريا بفعل تداخل الأزمتين على الصعيد الديموغرافي (مشكلة النازحين) أو الاقتصادي (العقوبات الأميركية) أو السياسي (حزب الله وإيران).

وليس واضحاً بعد، ما إذا كانت عملية دفع حزب الله وإيران نحو إعادة اللُحمة بين الساحل اللبناني والمجال الجيوسياسي السوري، تنمُّ عن تخطيط استراتيجي واعٍ، وبالتالي تتجاوز الحسابات السياسية القصيرة الأجل، ولعلّ هذه العملية على الأقل تُنبّه إلى ضرورة استعادة الوعي التاريخي النقدي للبحث في أصل المشكلة الكامنة في انتهاء صلاحية النظام الطائفي اللبناني، وذلك لتبدّل الظروف التي حكمت إنشائه واستمراره طوال العقود الطويلة الماضية. وفي أيّ حال إنّ الغوص في هذه المشكلة لا يستقيم من دون حضور «أُم الدنيا» ومساهمة مفكّريها القوميين، واستعادة مصر دورها الإقليمي الوازن والموازن في التحوّلات الإقليمية.

المصادر

١ .نجيب ميقاتي رئيس الوزراء المكلف الحالي هو من كبار المساهمين في «شركة الإنشاء العربية» إحدى أهم شركات المقاولات في المنطقة العربية. كما يسيطر مع شقيقه طه على الشركة القابضة «M1» التي تعد إحدى أكبر الشركات العربية وتعمل وتنشط في شتى ربوع العالم.

٢ .رجل أعمال دخل الحقل السياسي إثر وفاة والده رفيق الحريري وبالنيابة عن عائلته التي كلّفته بالمهمة وحفظت حصّته من الثروة العائلية. وقد شكّلت شركة «سعودي أوجيه» مؤسسة الأعمال الرئيسية لدى آل الحريري، وهي أيضاً شركة قابضة ذات نشاطات إقليمية ودولية، غرقت في عام ٢٠١٧ بسبب سوء إدارتها. جرى ذلك بالتزامن مع غرق الاقتصاد اللبناني في ظل رئاسة سعد الحريري لمجلس الوزراء، وكان قد عاد إلى تولّي هذا المنصب أواخر عام ٢٠١١ وبقي فيه مدة ٣ سنوات حتى استكمال الانهيار الاقتصادي.